MARSADAK
مرصـدك
مرصد الحريات الإعلامية - اليمن
Media Freedom Observatory - Yemen

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

SEMC
STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الإقتصادي

# أربعة صحفيين ينتظرون حكم الإعدام

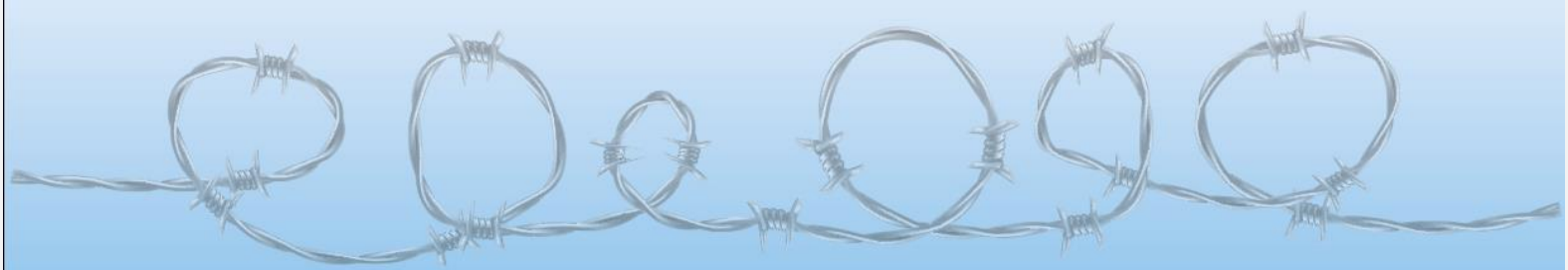

مرصد الحريات الإعلامية - اليمن

2023

المحتوى

***الملخص التنفيذي ..... 5***

***المقدمه ..... 6***

***صحفيون محكوم عليهم بالإعدام: ..... 7***

***معاناة أهالي الصحفيين : ..... 8***

***الإجراءات القانونية : ..... 9***

***إفلات المجرمين من العقاب زاد من الانتهاكات ضد الصحفيين: ..... 10***

# أربعة صحفيين ينتظرون حكم الإعدام

مارس2023

صدر هذا التقرير عن مرصد الحريات الإعلامية في اليمن، وهو منصة مراقبة مهنية ومستقلة تابعة لمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

## الملخص التنفيذي :

يواجه أربعة صحفيين يمنيين حكمًا بالإعدام على خلفية عملهم الصحفي، تم اعتقالهم بطريقة تعسفية وغير قانونية في الـ 9 من يونيو 2015، وإخفاؤهم قسرًا، تعرضوا لمعاملات غير إنسانية، ومنعت عنهم الزيارات، وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان فإن "لجميع المتهمين الحق في محاكمة عادلة". إلا إن جماعة (أنصار الله) الحوثيين لم تلتزم بالقوانين المحلية والدولية على حد سواء، وتم محاكمة الصحفيين بطريقة تفتقر لأبسط معايير المحاكمة العادلة، عقدت في محاكم غير مختصة بقضايا الصحافة والنشر، ومنع المحامون من حضور الجلسات والترافع عن الصحفيين أثناء الاستجواب، ولم يسمح لأطباء مستقلين من زيارة المعتقلين.

ومن خلال اطلاعنا ومتابعتنا لقضية الأربعة الصحفيين المحكوم عليهم بالإعدام، تبين لنا أن إفلات المجرمين من العقاب من أهم أسباب تزايد الانتهاكات ضد الصحفيين والتي وصلت لإصدار حكم بإعدام أربعة صحفيين على خلفية عملهم الصحفي، وانطلاقًا من مسئوليتنا، عملنا على تنظيم حملة مناصرة تهدف لتأسيس مبدأ المساءلة والمحاسبة، من خلال تنظيم حملات مناصرة محلية ودولية تطالب بإسقاط أحكام الإعدام عن الصحفيين وسرعة الإفراج عنهم.

قدمنا صورة واضحة وشاملة عن وضع الأربعة الصحفيين المحكوم عليهم بالإعدام من خلال إنتاج فيلم وثائقي يسلط الضوء على معاناة الأربعة الصحفيين المحكوم عليهم بالإعدام وهم (عبدالخالق عمران، توفيق المنصوري، حارث حميد، أكرم الوليدي) وسير محاكمتهم، ومعاناة أسرهم. كما عملنا على نشر 4 فيديوهات قصيرة لا تزيد مدة كل واحد عن دقيقة ليسهل تناوله ومشاركته بشكل كبير في وسائل الإعلام المختلفة .

حيث نسعى من خلال هذه الفيديوهات إلى استهداف المنظمات الدولية المعنية بحرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان لخلق تضامن دولي نحو قضية الأربعة الصحفيين وإسقاط أحكام الإعدام بحق الأربعة الصحفيين والإفراج عنهم.

نفذنا، أيضًا، حملة إعلامية مكثفة باللغتين العربية والإنجليزية استطعنا من خلالها توحيد صف مجموعة كبيرة من المنظمات المعنية بحرية الإعلام وحقوق الإنسان للدفاع عن حرية الإعلام وصلت إلى 33 منظمة، طالبنا بإسقاط أحكام الإعدام والإفراج عن الأربعة الصحفيين، وذلك بالتزامن مع اليوم العالمي لإنهاء الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين الذي يصادف 2 نوفمبر من كل عام، وحصلت الحملة على تغطية واسعة في أكثر من 100 وسيلة إعلامية تنوعت ما بين قناة فضائية ومواقع إخبارية ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة.

**مقدمة :**

أفرز الصراع الراهن في اليمن وضعًا إنسانيًا وحقوقيًا مليئًا بالممارسات العنيفة، والانتهاكات المنظّمة، ولعل أكثر مظاهر امتداد زمن الحرب خطورة، تتمثل في تعميم العنف ووسائله خيارًا أحاديًّا يمارس ضد الصحفيين من قبل جميع أطراف الصراع بهدف التضييق على حريات الرأي والتعبير وبدرجات متفاوتة حيث ينظر كل طرف للصحفيين والمدافعين عن حرية الرأي والتعبير من منظوره الخاص.

بدأ الصراع في اليمن نهاية عام 2014 بعد سيطرة جماعة الحوثي (أنصار الله) على العاصمة صنعاء ومدن أخرى، وامتدت الحرب لاستهداف الصحفيين والوسائل الإعلامية .

تشير الإحصائيات والتقارير التي عمل عليها فريق المرصد خلال السنوات الماضية أن جماعة الحوثي تتصدر قائمة الانتهاكات ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية في اليمن منذ العام 2015 بعدد 1827 انتهاكًا، جميع هذه الانتهاكات تمت بطريقة ممنهجة بدأت بالسيطرة على وسائل الإعلام الحكومية، تلاها إغلاق ومصادرة وسائل الإعلام المستقلة والحزبية التي لا تتبع الجماعة، حتى أصبحت مناطقها خالية تمامًا من أي نوع من أنواع الصحافة بعد أن كانت صنعاء حاضنة لمعظم الصحف والمواقع والقنوات المتنوعة.

الحكومة اليمنية هي الأخرى مارست عددًا من الانتهاكات ضد الصحفيين والوسائل الإعلامية في المناطق الخاضعة لسيطرتها وبات العمل الإعلامي محفوفًا بالمخاطر، نظرًا للتضييق على الحريات الإعلامية من قبل أطراف حزبية، ومتنفذين في السلطات الأمنية والعسكرية، الأمر الذي أدى إلى التضييق على الصحفيين المعارضين، وصعّب من قدرتهم على التنقل في إطار المدينة ناهيك عما قد يتعرضون له من حملات التخوين والتشهير التي تهدف إلى إسكات الأصوات المعارضة والناقدة للسلطات الرسمية المدنية والأمنية والعسكرية.

كما شهدت مدينة عدن والمناطق الواقعة تحت سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي سلسلة من الممارسات التي تعد أحد أوجه التضييق على الحريات الإعلامية، والتنوع الإعلامي في المحافظة، والتي كان آخرها اعتقال وتعذيب الصحفي أحمد ماهر.

وخلال السبعة الأعوام الماضية سجل مرصد الحريات الإعلامية التابع لمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي 2,446 انتهاكًا ابتداءً من العام 2015 – 2022 تنوعت بين 52 حالة قتل، و475 اعتقالًا، و766 انتهاكًا توزع بين تهديد وملاحقة واعتداء، و153 انتهاكًا ضد مؤسسات إعلامية، و1000 صحفي سرّحوا من أعمالهم.

ووفق الإحصائيات الإجمالية فإن جماعة (أنصار الله) الحوثيين تتصدر قائمة الانتهاكات ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية في اليمن بعدد 1827 انتهاكًا، تليها أطراف تابعة للحكومة اليمنية بعدد 247 انتهاكًا، ثم التحالف العربي بعدد 37 انتهاكًا، و107 انتهاكات سجلت ضد مجهولين، و27 انتهاكًا ارتكبه تنظيم القاعدة، و198 مارسها نافذون وأطراف أخرى .

إن إفلات المجرمين من العقاب وعدم محاسبتهم صاعد من حدة استهداف الصحفيين دون خوف من العقاب، تطورت حد استخدام طرق بشعة لم تشهدها اليمن من قبل، من خلال الاستهداف المباشر للصحفيين، وزرع متفجرات في سياراتهم، واستهداف أسرهم بهدف إرهابهم وتخويفهم من مواصلة عملهم الصحفي، وهو ما يستوجب على المجتمع الدولي تكثيف الجهود من أجل ترسيخ المساءلة القانونية، ومعاقبة مرتكبي تلك الانتهاكات باعتبارها جرائم لا تسقط بالتقادم، ولن يفلت مرتكبوها من العقاب.

**صحفيون محكوم عليهم بالإعدام :**

للعام السابع تواليًا، ترفض جماعة الحوثي الإفراج عن الصحفيين المعتقلين في سجونها الذين تعرضوا خلال فترة الإخفاء القسري لأصناف العذاب النفسي والجسدي، ويواجهون الآن حكمًا بالإعدام على خلفية عملهم الإعلامي .

ففي الـ 9 من يونيو 2015 أقدمت جماعة الحوثي على اعتقال 9 صحفيين دفعة واحدة، بتهمة " إشاعة أخبار كاذبة، وتكدير الأمن العام للدولة"، وبعد ما يقارب خمسة أعوام من الإخفاء القسري والتعذيب أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة (أمن الدولة) حكمًا بإعدام أربعة منهم تعزيرًا والاكتفاء بالمدة للخمسة الآخرين.

وكانت مجموعة مسلحة على متن أربعة أطقم عسكرية تابعة لجماعة الحوثي أقدمت على اعتقال الصحفيين من أحد الفنادق الذي يمارس فيه الصحفيون عملهم بالعاصمة صنعاء، بسبب توفر الكهرباء والإنترنت، في الوقت الذي كانت الكهرباء منقطعة عن أغلب المدن اليمنية .

تم اعتقال الصحفيين وإخفاؤهم قسرًا في مكان مجهول لا يعرف عنهم شيئًا، وبعد أكثر من 3 أشهر من البحث من قبل أسرهم اتضح أنهم في سجن احتياطي "الثورة"، الذي استمر اعتقالهم فيه لستة أشهر، قبل أن يتم نقلهم إلى سجن احتياطي "هبرة"، وهناك تعرضوا للعزل الانفرادي، والإخفاء مرة أخرى لأكثر من شهر، والتعذيب النفسي والجسدي كالحبس الانفرادي، والضرب، والتعليق بالأيدي، والتحقيق الذي يستمر لأكثر من 10 ساعات، ومنع عنهم زيارة أهاليهم بين الفترة والأخرى، ثم نُقلوا إلى سجن "الأمن السياسي"، وهناك نفذ الصحفيون إضرابًا عن الطعام احتجاجًا على سوء معاملتهم حتى عقدت جماعة الحوثي أول جلسة محاكمة للصحفيين التسعة، من بينهم توفيق المنصوري وعبدالخالق عمران وأكرم الوليدي وحارث حميد، بتاريخ 9 ديسمبر 2019 دون السماح لمحاميهم بحضور جلسة التحقيق، رغم طلب الصحفيين، وبعد انعقاد الجلسة تقدم المحامون بطلب تسليمهم نسخة من الملف، لكن المحكمة رفضت طلبهم.

في الـ 6 من يناير 2020، عُقدت الجلسة الثانية لمحاكمة الصحفيين، دون حضورهم، وتم تأجيلها من قبل المحكمة بحجة نية عدد من الصحفيين بالتجمهر أمام المحكمة؛ للمطالبة بالإفراج عن زملائهم المعتقلين، ثم عقدت الجلسة الثالثة بتاريخ 27 يناير 2020، كما عقدت الجلسة الرابعة بتاريخ 17 فبراير 2020، وبسبب عدم حضور ممثل عن النيابة العامة تم تأجيلها، وفي 9 مارس عقدت الجلسة الخامسة، التي أحيل فيها ملف الصحفيين للنطق بالحكم، وفي الجلسة السادسة المنعقدة بتاريخ 11 أبريل 2020، أصدرت المحكمة حكمًا بإعدام أربعة صحفيين، وهم، "عبدالخالق عمران، وأكرم الوليدي، وحارث حميد، وتوفيق المنصوري"، على خلفية عملهم الصحفي، وإدانة الصحفيين الخمسة :"هشام طرموم، وهشام اليوسفي، وهيثم راوح، وعصام بلغيث، وحسن عنّاب، وصلاح القاعدي"، بالتهم الموجهة لهم، والاكتفاء بالمدة التي قضوها في السجن.

وعقب هذه السنوات من الاعتقال بات الكثير من الصحفيين يعانون من مشكلات صحية ونفسية منها السكري وأمراض القلب والعمود الفقري والتسمم الغذائي والتهابات المفاصل والمسالك البولية.

**معاناة أهالي الصحفيين :**

إلى جانب ما يعانيه الأربعة الصحفيين في سجون الحوثي، يعيش أهاليهم معاناة أخرى لا تقل معاناة داخل السجن منذ أكثر من سبع سنوات من ديون مالية متراكمة مقابل متابعة قضية أبنائهم، وتدهور حالتهم الصحية حيث توفي والد ثلاثة من الصحفيين المحكوم عليهم بالإعدام قبل أن يفرحوا بالإفراج عن أبنائهم .

حيث توفي والد عبدالخالق عمران بعد مرور 6 سنوات على اعتقال نجله، توفي وهو في السجن لم يستطع المشاركة في دفن والده، فكتب قصيدة يرثي فيها والده، تم تهريب القصيدة عبر قصاصة صغيرة من السجن، حينها وجه شقيق عبدالخالق رسالة للحوثيين: " استحلفكم بالله وبالإنسانية أن تفرجوا عن شقيقي عبدالخالق وصهري توفيق المنصوري إكرامًا لأبي الذي مات قهرًا على ابنه الذي لم يره منذ أكثر من 6 سنوات"، لكنهم لم يستجيبوا لطلبه.

كذلك والد توفيق المنصوري توفي بعد خمسة أعوام من اعتقاله، أما والدته فقد شاركت بكل الوقفات الاحتجاجية المطالبة بالإفراج عن ابنها وزملائه حتى أنها أصبحت متعبة جدًا وحالتها الصحية تسوء يومًا عن آخر حتى أصبحت تتحرك بصعوبة.

وفي وقت سابق وتحديدًا في الـ 19 من أكتوبر 2020، أثناء الإفراج عن الخمسة الصحفيين، زملاء توفيق في صفقة تبادل أسرى بين الحكومة اليمنية وبين جماعة الحوثي وقفت والدة توفيق بين جموع المستقبلين في مطار سيئون تنتظر لعل ابنها يكون من ضمن صفقة التبادل، وقالت أثناء تواجدها في استقبال الصحفيين المفرج عنهم: " أتمنى أن أعيش قريبًا نفس الفرحة التي عاشتها أمهات الأسرى والمختطفين الذين تم الإفراج عنهم."، كانت ترقب ولدها بين المفرج عنهم دون جدوى.

وبعد أن طالت فترة اعتقال الصحفي حارث حُميد، أصيب والده بمرض، ظلت أسرته تخفي خبر مرض والده لفترة طويلة، وبعد انقطاعه عن زيارته كانت أمه وأخوته يخبرون حارث أن والده مسافر خوفًا على حالته النفسية والصحية، وبعد فترة قرر والده زيارته لكنه كان مقعدًا على كرسي متحرك وتدهورت حالته الصحية حتى توفي.
تقول والدته بصوت يملأه الألم بلهجتها المحلية وهي تدق على صدرها: "انتزعوا روحي لما اختطفوا ابني، ما ذنبه؟ ما فعل؟ إيش جريمته؟ ليش من كان صحفي يعتبر مجرم؟ ردوا لي الحارث ما عرفت عافية من حين أخذوه".

كذلك أسرة الصحفي أكرم الوليدي هي الأخرى أصبحت تمر بوضع صعب للغاية، باعتباره من كان يعول أسرته، أما والدته فقد بدأت تفقد نظرها قهرًا وألمًا عليه.

## الإجراءات القانونية :

إجراءات سير محاكمة الأربعة الصحفيين تمت بطريقة تفتقر لأبسط معايير المحاكمة العادلة التي ينص عليها القانون اليمني والقانون الإنساني الدولي، سواء من خلال طريقة الاعتقال، وعقد جلسات تحقيق سرية، وعدم السماح للمحامين بحضور الجلسات باستثناء جلسة المحاكمة الأولى فقط، كذلك ما تعرض له الصحفيون من تعذيب، ومنع الزيارات أو عرضهم على الطبيب، وقبل هذا عدم اختصاص المحكمة الجزائية (أمن الدولة) بمحاكمة الصحفيين وإنما تأتي في اختصاص محكمة الصحافة والمطبوعات، المعنية بفصل مثل هذه القضايا.

كل هذه الممارسات تعتبر مخالفة للقوانين المحلية والدولية، حيث يمنع القانون اليمني الجهات الأمنية باعتقال أي شخص أكثر من 24 ساعة ويتم إخلاء سبيله أو رفع القضية للنيابة إذا توفرت أدلة كافية وعدم جواز حبسه لأكثر من سبعة أيام دون الحصول على أوامر قضائية بالتمديد لضرورة التحقيق، حسب قانون الإجراءات الجزائية اليمني، وطبقًا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تعد اليمن طرفًا فيه، فإنه "لا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقًا للإجراء المقرر فيه، ومن يتم اعتقاله يجب إخطاره وقت الاعتقال بأسباب القبض عليه وأن يُخطر فورًا بأية اتهامات موجهة ضده، والأشخاص المتهمون بالأعمال الجنائية يقدمون سريعًا، إلى أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانونًا مباشرة وظائف قضائية، ويكون من حقه أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو أن يفرج عنه".

كانت هذه إحدى المخالفات التي اتخذت في سير قضية الصحفيين إلى جانب أن أول جلسة محاكمة للصحفيين عقدت بعد أكثر من 4 أعوام من الإخفاء القسري والتعذيب، أيضًا، إفصاح قاضي المحكمة عن قناعته المسبقة بإدانة الصحفيين الأربعة في أول جلسة للمحاكمة، إذ قال مخاطبًا الصحفيين وهم في قفص الاتهام، باللفظ الصريح "أنتم أعداء الله والشعب"، وهذا انتهاك لحياد واستقلالية القضاء.

المحامي عبدالمجيد صبره باعتباره محامي الصحفيين الأربعة المحكوم عليهم بالإعدام أكد أن الصحفيين يمرون بوضع قانوني صعب وخطير، وقال منعنا من حضور جلسات التحقيق والترافع عن الصحفيين، وتم الاعتداء علينا من قبل جنود حراسة الجلسة واتهمنا بتهم خطيرة مثل الخيانة وإعانة دول خارجية، من قبل النيابة العامة، المعنية تتضمن "التعاون مع دول العدوان" حسب ما ذكرته في مذكرتها التي رفعتها إلى المحكمة الجزائية الاستئنافية المتخصصة، ووجهت التهمة ضده ردًا على دفاعه عن موكليه الأربعة بالرغم من التزامهم بالقواعد والقوانين القضائية في الترافع والدفاع عن الصحفيين.

فريق الدفاع عن الصحفيين في مذكرة رفعها إلى المحكمة (الشعبة) الجزائية الاستئنافية المتخصصة أكد عدم اختصاصها للنظر في هذه القضية، وأورد عدة أسباب تؤكد بطلان التهم الموجهة ضدهم وكذلك الحكم الابتدائي، "لصدوره من محكمة غير مختصة"، هي المحكمة (الشعبة) الجزائية، بالنظر لاختصاص نيابة ومحكمة الصحافة والمطبوعات في هذه القضية، لكون المتهمين صحفيين ، وذلك حسب قانون الصحافة والمطبوعات اليمني الصادر في العام 1990، وأرجعت السبب الثاني إلى إن وقائع الاتهام ومع عدم تسليمنا بصحتها حقيقة وواقعًا هي وقائع نشر صحفي مختص بنظرها محكمة الصحافة والمطبوعات، حسب نص المادة (103) من قانون الصحافة والمطبوعات اليمني، كما أن العقوبة التي نصها القانون في حال نشر أخبار تمس المصلحة العليا للبلاد من وثائق ومعلومات سرية، فإن العقوبة في هذه الحالة لا تزيد عن 10 ألف ريال يمني أو الحبس مدة لا تزيد عن سنة، حسب الماد (104) من نفس القانون وهذا ما خالفته المحكمة الجزائية باعتقال الصحفيين لأكثر من سبعة أعوام وإصدار حكم الإعدام بحقهم، والسبب الثالث الذي قدمه فريق الدفاع عن الصحفيين هو أن وقائع النشر المزعومة ليست وقائع أو إشاعة أخبار كاذبة وليست وقائع متعلقة بالأسرار العسكرية كما تدعي النيابة عند الرجوع للأخبار الصحفية التي تم نشرها من قبل الصحفيين.

ووثق مرصد الحريات الإعلامية شهادات محاميين وأيضًا الخمسة الصحفيين المفرج عنهم، جميعهم أكدوا بأن المحاكمة تمت بشكل غير قانوني، وبعيدًا عن إجراءات العدالة المتعارف عليها في سير التحقيقات وجلسات المحاكمة، لم يحصل خلالها الكثير من الصحفيين - إن لم نقل الأغلبية - على لقاء محاميهم، باستثناء بعض اللقاءات أثناء جلسات التحقيقات والمحاكمة، إلى جانب تعرض محاميي الصحفيين للتهديد بالاعتقال واتهامهم من قبل النيابة العامة بالخيانة والتعاون مع دول خارجية على خلفية دفاعهم عن الصحفيين.

بالإضافة للإجراءات غير القانونية السابق ذكرها، والتي مارسها القضاء التابع لجماعة الحوثي أثناء سير محاكمة الأربعة الصحفيين، حيث أصدر قاضي الجلسة بطرد محاميي الصحفيين في بداية الجلسة الثانية، ومنعهم من الحضور، والترافع في بقية الجلسات حتى إصدار حكم الإعدام، في طريقة مخالفة للقوانين المحلية والدولية التي تضمن للمعتقل تعيين محامٍ للدفاع عنه، مما يعني أنه طوال جلسات محاكمة الصحفيين لم يستطع محامي الدفاع من حضور جلسات المحاكمة سوى جلسة واحدة فقط.

**إفلات المجرمين من العقاب زاد من الانتهاكات ضد الصحفيين :**

الحقيقة التي لا مفر منها تتمثل في أن عدم إفلات المجرمين من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين يعتبر أحد أهم الضمانات المهمة لحرية التعبير والوصول للمعلومات لجميع المواطنين، لاسيما وأن تلك الانتهاكات قد تصاعدت بشكل كبير خلال سنوات الحرب حيث وصلت عدد الانتهاكات إلى أكثر من ألفين وأربعمائة انتهاكًا من بينها 52 حالة قتل، كل هذه الانتهاكات مرت دون معاقبة الجناة.

وتضمنت الكثير من تقارير المنظمات الدولية قضية الصحفيين المعتقلين مثل منظمة العفو الدولية ومراسلون بلا حدود والاتحاد الدولي للصحفيين وغيرها الكثير من المنظمات الإقليمية والمحلية مطالبة بالإفراج الفوري عنهم، وعن جميع المعتقلين بتهم تتعلق بالعمل الصحفي إلا إنها لم تجد أي استجابة حتى الآن، ويتطلب الأمر مزيدًا من الضغط والعمل المشترك على المستوى المحلي والدولي من أجل الإفراج عن الصحفيين وعودتهم لأسرهم بعد هذه السنوات الطويلة من العناء.

- **عبدالخالق عمران**

**الاسم**: عبد الخالق أحمد عبده عمران

**الحالة الاجتماعية**: متزوج ولديه ولد وبنت

**تاريخ ومكان الميلاد**: 1985 – محافظة حجة

**العمل**: رئيس تحرير موقع الإصلاح أونلاين

**التهمة**: إشاعة أخبار كاذبة وتكدير الأمن العام للدولة

**الوضع الحالي**: محكوم عليه بالإعدام – صنعاء

**الجهة مرتكبة الانتهاك**: جماعة الحوثي

- **توفيق المنصوري**

**الاسم**: توفيق محمد ثابت المنصوري

**الحالة الاجتماعية**: متزوج ولديه ثلاثة أطفال

**تاريخ ومكان الميلاد**: 1984 – وصاب – محافظة ذمار

**العمل**: صحيفة المصدر اليومية

**التهمة**: إشاعة أخبار كاذبة وتكدير الأمن العام للدولة

**الوضع الحالي**: محكوم عليه بالإعدام – صنعاء

**الجهة مرتكبة الانتهاك**: جماعة الحوثي

- **حارث حُميد**

**الاسم**: حارث صالح صالح حُميد

**الحالة الاجتماعية**: عازب

**تاريخ ومكان الميلاد**: 1987 - إب

**العمل**: موقع الربيع نت

**التهمة**: إشاعة أخبار كاذبة وتكدير الأمن العام للدولة

**الوضع الحالي**: محكوم عليه بالإعدام – صنعاء

**الجهة مرتكبة الانتهاك**: جماعة الحوثي

- **اكرم الوليدي**

**الاسم**: أكرم صالح سعد الوليدي

**تاريخ ومكان الميلاد**: 1986 – ريمة

**الحالة الاجتماعية**: عازب

**العمل**: موقع الربيع نت

**التهمة**: إشاعة أخبار كاذبة وتكدير الأمن العام للدولة

**الوضع الحالي**: محكوم عليه بالإعدام – صنعاء

**الجهة مرتكبة الانتهاك**: جماعة الحوثي

This report is issued by the Media Freedom Observatory in Yemen, a professional and independent monitoring and information platform that provides informational maps on violations of the press and freedom of expression throughout Yemen.

The Media Freedom Observatory in Yemen is one of the most important sources of information for local and international observers and stakeholders about media and media freedom in Yemen. The platform systematically provides documented stories on violations of, and issues periodic reports on, media freedom and the media scene in Yemen in general.

The platform seeks to contribute to the protection of journalists and enhance their safety through monitoring, analyzing and advocating for their issues at the local and international levels.

The Media Freedoms Observatory is an affiliated program to the studies & Economic Media Center (SEMC)


STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الإقتصادي

MARSADAK
مرصدك
Media Freedom Observatory - Yemen

www.economicmedia.net

economicmedia@gmail.com

@economicmedia

00967-4-246596